

قطر قبل «قمة العلا» وبعدها

علي الصراف
كاتب عراقي



الاضطرار أمام حقيقة أنها لا تريد أن تلحق بقطر ضرراً أشد، أو أن تتدخل في شؤونها الداخلية كما تفعل هي، أو أن تفرض عليها ما لا تجرؤ على أن تختاره بنفسها.

كانت تلك المحاولة، نوعاً من تذكير متواصل، بأن للأخوة التزاماتها، وأن المسالك الضارة بالاستقرار يجب أن تتوقف. فماذا فعلت الدوحة؟ لقد زادت البلاء سوءاً، حتى أصبح وجود قواعد تركية في قطر هو الرد. وحتى أصبح تمويل المشروع العثماني الجديد هو التهديد.

التمسك بالباطل لا يجعله حقاً. وإن تأخذ المرء العزة بالإثم، لا يتحول بفضلها إلى تقي. وأن يُجند الحمق موارد لجماعات الإرهاب والتخريب، لا يجعله عاقلاً، وأن يخدم الشقاق مشروعاً أيديولوجياً ظلامياً، لا يجعله أخاً شقيقاً.

قطر تنتظر، بأعمال التخوين والتخريض، إلى سيادتها على أنها أهم من سيادة الآخرين على أرضهم أو ممراتهم الجوية. ولكن بات يتعين قبول تلك النظرة، وفي الأعين المقلبة نظرات تجمع بين التساهل، لتقديم الأهم على المهم، وبين الترفع عن الصغار، حتى ولو كانت كبار.

تصغير الأذى من كبر النفس. ذلك هو الشعور الذي غلب في النهاية على من تجرأوا بكل ما حملته قطر إليهم من مسالك، قصص التخريض المتبدل، بل اختارت مزعم "السيادة" لكي تمارس من خلفها كل الشرور الأمنية والاستراتيجية الأخرى.

ماذا قدمت قطر لأشقائها؟ لا شيء. وماذا ستقدم لهم في حرصهم على تصغير الأذى؟ لا شيء أيضاً. بل ربما ستبيع إليهم "سيادتها" مرة أخرى، التي ستعود لتتناك الجروح التي حاولت قمة العلا أن تلافيها من أجل خير الجميع.

مشاعر الأخوة الخليجية ليست مجرد مشاعر، إنها التزامات. وقطر لا تزال تمثل، بتحالفها مع إيران وتركيا، خرقاً للالتزامات الأخوة ومتطلباتها، دع عنك مشاعرهما.



قطر لم تقدم أدلة على

استعدادها للتراجع واكتفت

بالقبول العريض في بيانها

الختامي وبالتوقيع على اتفاق

رفع المقاطعة وظلت تؤثر ما

تعتبره حقاً سيادياً في أن تختار

ما تشاء من الأذى للآخرين

مشكلة قطر الحقيقية ليست مع حكومات دول المقاطعة، مشكلتها مع الناس. مع عشرات بل مئات الملايين ممن يرون إلى أن يذهب المال القطري، وماذا يمول.

قبل قمة العلا، كانت قطر شيئاً. وبعدها، هي الشيء نفسه. لا أحد ينتظر التغيير. ولا أحد يرجوه أيضاً. فلقد أبت أن تقدم التنازل، لكي لا تزيد مشاعر الصغر صغراً، وتوجب على كبر النفس لدى الآخرين أن يتعالى على الأذى، بل وأن يقبل به. حتى لكانه نوع من "غسل اليد". إنه قبول للمرارة لعله يمكن تحاشي الأمر منها. هذا هو المسلك الوحيد. هذا هو النصر المقابل الذي بات على المجروح أن يحتفل به ليؤاسي ما لحق به من ضرر.

تستطيع قطر أن تسكب قبولا من الحكومات بإنهاء المقاطعة، أملاً منها بأن الخير قد يستطيع في النهاية أن يفرض نفسه، وأملاً بأن تنتهي من الصراع، لتتسلسل بتحديات أخرى. وطالما أن فتح الممرات الجوية يقلص من حجم ما تقدمه قطر من أموال لسلطة الولي الفقيه، أو يزيل التبرير فيه، فلا بأس. ولكن المسالك العوجاء لن تريح الطريق الذي دأبت عليه. وهذا ما سيظل الناس يدركون مخاطره ويرون ماذا تعني على حياتهم واستقرار دولهم وسيادتها. والناس لا يجهلون أنها بصمات في جينات الغطرسة، وأنها مملاً لا يقبل التغيير.

لم تزل سياسات الضم والأذى تحز في النفوس. فقطر التي تبدو وكأنها كسبت إلغاء المقاطعة العربية، لن تجد منعطفا سهلاً أمام سياساتها ضد الجوار الخليجي وبمن هم أبعد. تلك السياسات كانت بمثابة جينات لا تني تترك بصماتها على كروموزومات الدعاية والتخريض. وهو ما يكاد يعني أن شيئاً لن يتغير في المسالك.

لقد حصلت قطر على "نصر". هذا ما يتقدم الانطباعات فيها. ولكنه نصر على من تحتاج هي إليهم؛ نصر على من تشكو هي من عزلتها عنهم؛ ثم إنه نصر على من تريد أن يفتحوا لها الطرق. فهل كان نصراً بالفعل؟ وهل ضاعت المطالب الـ13 التي طالبت بها دول المقاطعة العربية؟

بكل تأكيد، لا. لقد أثبت الاتفاق على رفع المقاطعة أن الحاجة إليها أكثر مما كانت من قبل. ذلك لأن المسالك العوجاء إذ كسبت الاستئناس، فإن عواقب الأذى لم تكن جارية للحكومات وحدها، وإنما لعشرات الملايين ممن يرفضون تلك المسالك، ويرون فيها منهجاً يقوم على التخريب وزرع الشقاق، واختلاق الأزمات لخدمة أجندات مريضة.

أن تكون مريضاً فهي مشكلة، وأن ينتشر المرض على الطبيب مشكلة أكبر، ولكن الناس إذ ترى وتعرف جوهر العلة، فإنها لن تقنع بأن يصبح المرض هو القاعدة. إنه الاستئناس دائماً. وهو سيظل يستوجب العزل.

لم تقدم قطر في القمة الخليجية الـ41 أدلة على استعدادها للتراجع. اكتفت بالقبول العريض في بيانها الختامي وبالتوقيع على اتفاق رفع المقاطعة. وظلت تؤثر ما تعتبره حقاً سيادياً في أن تختار ما تشاء من الأذى للآخرين.

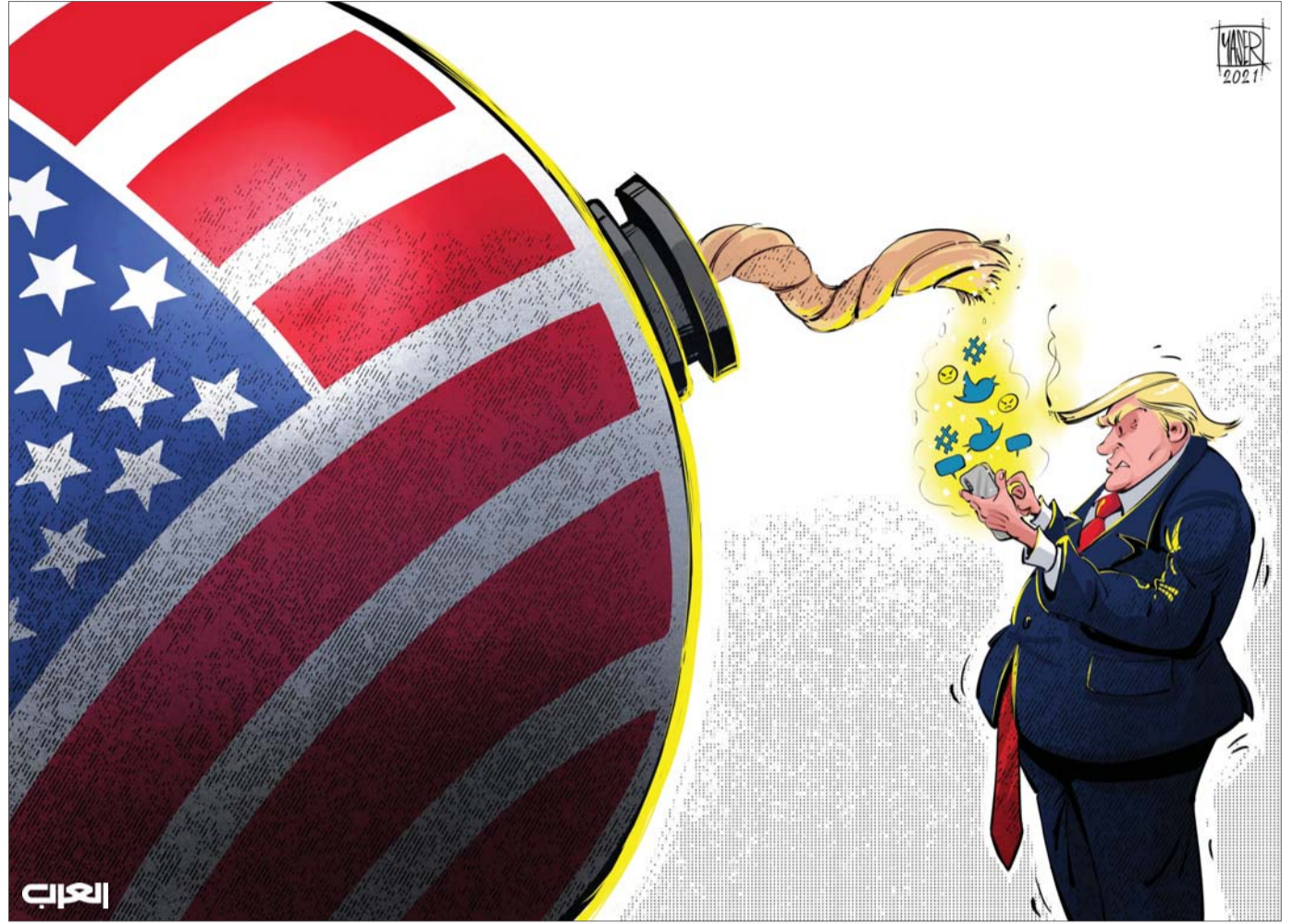
وهذا "مكسب". إلا أنه أقرب إلى الخسارة، لأنه تحقق بغطرسة مشهودة على الجميع. التعويض الوحيد الذي قدمته قطر هو أنها سوف تتخلن عن القضايا القانونية التي رفعتها ضد دول المقاطعة عن الأضرار التي لحقت بها جراء إغلاق الممرات والطرق عليها.

لم تكن تلك القضايا جادة، على أي حال. ولا أحد كان سيفقد منامه بسببها. ولكن، إذا كان لا يمكن الكشف عن تغيير في مناهج التخريب، فقد كان "التخلي عن القضايا القانونية" هو العرض الوحيد الذي لا بد من قبوله أو تسوية الأمر على أساسه.

لقد كسبت قطر حكماً من محكمة العدل الدولية بأن المقاطعة ألحقت بها ضرراً. ورضيت قمة العلا بوقف الجريمة التي لم تكف قطر عن دعمها؛ من ذا الذي، إذا ذهب إلى ليبيا، سيقبل أن تتحول هذه البلاد إلى مستعمرة تركية بتمويل قطري؟ ومن ذا الذي يقبل بأن يكون تمويل منظمات الإرهاب جزءاً مما يجب التعايش معه؟ وكيف يمكن التسامح مع مليار دولار أو أكثر ذهبت إلى الحرس الثوري الإيراني وميليشياته في العراق ولبنان؟ وكيف يمكن القبول بأن تتحول قطر إلى قاعدة، خلفية أو أمامية، لجماعة الإخوان، والناس كلهم يعرفون من تكون؟ ما من محكمة يمكنها أن تحكم الآن على قطر، إلا تلك التي يقيمها الليبيون والسوريون والعراقيون والإيرانيون أنفسهم على دولة استنفدت كل ما لديها من وسائل لخدمة الإرهاب ومنظوماته وأجنداته. والضحايا كثيرون. إنهم أكثر بكثير مما يمكن أن يتحمل عواقبه نقص الضمير، بل أكثر بكثير مما تتحمله الجرة في الباطل.

أعمال قطر، هي التي دفعت إلى محاولة عزلها. كانت تلك المحاولة تعبيراً عن اليأس حيال العناد المريض على الباطل.

بعد سلسلة من المحاولات، والاتفاقات والتوقيعات، أسقط في يد الدول الأربع، فلم تجد سبيلاً إلا أن تقطع الخطوط. كان ذلك بدافع



ترامب ينهي حقبة بمحاولة انقلابية فاشلة

ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

كانت واشنطن الأربعاء (6) من يناير قبلة أنظار العالم، ليس فقط لمراقبة مداوات الكونغرس، في تل الكابيتول، المتعلقة بإقرار تصويت "المجمع الانتخابي"، والبت في اسم الرئيس الأميركي المقبل، بعد كل الجدل الذي أثير حول الانتخابات، وبخاصة على ضوء حملات التشكيك والتخريض التي قادها الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، بشكل غير مسبوق في الحياة السياسية الأميركية، وإنما لأن العالم تفاجأ بتلك الجموع التي اقتحمت مبنى الكونغرس، وهو أمر ما كان يمكن تصوره في البلد الذي يعتبر نفسه صاحب أول دستور في العالم، وقلعة للديمقراطية.

مفهوم أن النظام السياسي الأميركي سرعان ما استطاع امتصاص تلك الهجمة، التي اعتبرها حاكم ولاية نيويورك بمثابة انقلاب فاشل، بمتابعة الكونغرس مهمته، ما نتج عنه طي صفحة ترامب، الذي شكّل ظاهرة شاذة في الحياة السياسية الأميركية (باستثناء عهد "المكاريث" في خمسينات القرن الماضي)، وانتصار الديمقراطية بإعلان جو بايدن الرئيس المقبل للولايات المتحدة، إلا أن ما حصل ترك ندوباً عميقة، سيسبب جسرها، سواء في صورة الولايات المتحدة خارجياً، أو في إدراك الأميركيين لنواياهم ولنظامهم السياسي، فترامب تسبب في أن يدفع الأميركيون أثماناً باهظة في ولايته، كما في خروجه من البيت الأبيض.

وعلى الصعيد الحزبي فعلى الأرجح أن الحزب الجمهوري سيعاني كثيراً جراء ذلك، ما يتطلب منه جهوداً كبيرة لترميم مكانته وصورتها، ولعل من دلائل ذلك خسارته ولاية جورجيا، التي تعتبر حصناً له منذ عقدين، وذلك في الانتخابات الرئاسية، ثم في انتخابات إعادة المقعد مجلس الشيوخ في تلك الولاية (في الخامس من يناير)، وكان ذلك كان بمثابة تصويت عقابي لترامب وحزبه، وهو الفوز الذي جعل الحزب الديمقراطي في مكانة أفضل بكثير بسيطرته على الكونغرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب).

الدرس الأساسي الذي يمكن استنتاجه من كل ما جرى، سواء بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أو بالنسبة إلى التجربة الديمقراطية

توسيع الطبقة الوسطى، وزيادة الضرائب على الشرائح العليا من أصحاب رؤوس الأموال، ونزوي الدخل المرتفع، كما يتطلب ذلك إيجاد نظام عام للخدمات الصحية (الباهظة جداً) وتوسيع نطاق الضمان الصحي، وإصلاح نظام التعليم الجامعي والمهني، وهي أمور تعني أن الأمر يتطلب تقليص العجوات بين المواطنين في المجتمع الأميركي (من مختلف المكونات الإثنية والثقافية والدينية رجالاً ونساءً)، وكلها أمور كان قد تحدث عنها العديد من المفكرين الأميركيين ولاسيما بول كندي في كتابه "صعود وسقوط القوى العظمى"، و"الاستعداد للقرن الحادي والعشرين".

الفكرة الأخرى التي يجب طرحها هنا مفادها أن إدارة الرئيس بايدن باتت أمام تحديات مضافة، فهي إلى متطلبات مواجهة جائحة كورونا، باتارها الاقتصادية والاجتماعية، وسعيها إلى ترميم مكانة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، واستعادة علاقاتها مع

حلفائها التقليديين، والمضي ببرنامجه الرعاية الصحية والتقديرات الاجتماعية، وسعيها إلى راب الصعود بين مختلف أطراف ومكونات المجتمع الأميركي، سنقف، أيضاً، أمام مهمة تعزيز الديمقراطية وإصلاح النظام السياسي الأميركي.

ولا شك أن إدارة بايدن تتمتع بميزات، أولاهما، أنها تمتلك أغلبية مناسبة في الكونغرس بمجلسيه،

لتحريم ما تريد، وثانيتها، أنها تستمد قوة دفع في هذا الاتجاه من المناخات أو التدايعات التي خلفتها إدارة ترامب والحركة "الانقلابية" المتمثلة بمحاولة

الكونغرس. وربما إن بايدن يعرف أنه معني، في السنوات الأربع القادمة، بالذهاب في هذا الاتجاه، وفقاً لتجربته، وأيضاً وفقاً لكلامه عن أنه سيكون رئيساً لكل الأميركيين.

ما حصل ترك ندوباً عميقة سواء في صورة الولايات المتحدة أو في إدراك الأميركيين لنواياهم ولنظامهم السياسي وتسبب ترامب في أن يدفع الأميركيون أثماناً باهظة في ولايته كما في خروجه من البيت الأبيض



عموماً، مفاده أن الديمقراطية تحتاج إلى أدوات ونظم وثقافة لتحصينها وتقويتها باستمرار. طبعاً، قد يصح القول إن الديمقراطية في النظام السياسي الأميركي تستمد قوتها من الدستور، الذي يخضع له الجميع من الرئيس إلى أي مواطن أميركي، ومن فكرة حقوق المواطن الفرد والحر والمتساوي مع غيره، ومن الفصل والتوازن بين السلطات (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، والنظام الفيدرالي (ولايات)، ومن التداول على السلطة، ومن قوة المجتمع المدني، إلا أن كل ذلك لا يعني أنه لا توجد ثغرات أو عيوب يمكن أن ينفذ منها شخص مثل ترامب، الذي لا يتورع عن إحداث تصدعات في مجتمع الأميركيين على نحو ما فعل، وفي علاقات بلده مع أصدقائه التقليديين، وهو ما حصل.

طوال الفترات الماضية كان ثمة حديث عن ضرورة تجديد شباب النظام السياسي الأميركي، وعن ضرورة تعزيز الديمقراطية الأميركية، عبر إدخال تغييرات من مثل: أولاً، تغيير طريقة التصويت، بالتحول نحو انتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة، والانتهاج من فكرة "المجمع الانتخابي" التي باتت منقادة، ثانياً، إتاحة تعددية حزبية بدلاً من اعتماد نظام الحزبين الكبيرين، الذي يحد من التنافس ويضعف المشاركة السياسية. ثالثاً، زيادة فترة عضوية مجلس النواب (435) وهي من سنتين

إلى أربع سنوات، علماً أن فترة عضوية مجلس الشيوخ (100) ستة أعوام، وذلك لتعزيز استقرار الهيئة التشريعية (الكونغرس). رابعاً، تحديد الصرف على الدعاية الانتخابية التي تتيج فرصاً أكبر لمن يملك قدرات مالية أكبر.

بيد أن كل ذلك ليس كافياً، ذلك أن النظام الديمقراطي - الليبرالي (وهو المعتمد في الولايات المتحدة) وفي النظم السياسية في الغرب) يحتاج إلى ربط الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي وبالتنمية المجتمعية والثقافية، وهذا يتطلب في الولايات المتحدة تحديداً إصلاح النظام الضريبي، لصالح منخفضي ومتوسطي الدخل، بما يساهم في